

## دافيد بن غوريون

## نحو المستقبل

الكبرى. أمّا فرنسا فتعتبر أرض إسرائيل جزءاً من سورية - هذه «فرنسا الشرقية» للإمبرياليين الفرنسيين. وتأمل ألمانيا أن تجد على شواطئ أرض إسرائيل، لا سيما على شاطئ حيفا نقطة دعم لتحكمها بالبحر المتوسط. ولروسيا ثمة طموحات ومصالح سياسية ودينية في أرض إسرائيل. وباختصار، فإن أرض إسرائيل حصن لطموحات دول الممالك العظيمة.

## كيف سيكون مصير أرض إسرائيل السياسي بعد الحرب؟

لم يحن الوقت بعد للتباحث في مستقبل أرض إسرائيل من ناحية سياسية عامة، فذلك متعلق بنتائج الحرب - وفي الوقت الحالي لا يمكننا بعد الحديث عن شكل حسمها. الحرب حبلت بالمفاجآت، فعندما خرجت اليابان الصغيرة لمحاربة العملاق الروسي، لم يصدق أحد أن هزيمة المملكة الروسية ستكون شاملة

أثارت الحرب العالمية مسألة مصير أرض إسرائيل للنقاش، وذلك إلى جانب مسألة الشرق الأوسط برمتها. ابتدأت هذه المسألة بالظهور في العالم السياسي بعدما دخلت تركيا في حالة حرب، واحتريت مع ثلاث ممالك عظيمة: إنكلترا وفرنسا وروسيا، فكلّ منها مطامح ومصالح خاصة في أرض إسرائيل. وها هما الرأي العام والصحافة الأوروبية يتخبطان منذ الآن بشأن الحل الممكن لمستقبل الشرق الأدنى بشكل عام ولأرض إسرائيل بشكل خاص. كلّ واحدة من الدول المتلاحمة معنية بحلّ كهذا. بالنسبة لتركيا، تعتبر أرض إسرائيل إحدى مقاطعاتها الإقليمية التي تلتزم بالدفاع عنها. بالنسبة لإنكلترا، تعتبر الأرض خطأ محاذيا لأرض مصر وقناة السويس - حجر الأساس في السياسة الكولونيالية لبريطانيا

\* ملاحظة للمحرر- اليسوف هي التسمية العبرية لمجتمع المستوطنين اليهود في فلسطين قبل الإعلان عن قيام إسرائيل.

على هذا النحو - هذا إذا كان هناك من آمن بإمكانية انتصار اليابان. كذلك هو الأمر في هذه الحرب، لقد سبق ودحضت العديد من التّخمينات المسندة بعض الشّيء، واكتُشِفَ الكثير من المفاجآت المذهلة والمدهشة، وفي تلك الأثناء انطمست واختلطت الحدود الجغرافيّة، وتهدّمت الحواجز وأبطلت الحدود المرسومة بين الممالك - ولا يدري أحد متى وكيف ستجلى نهاية هذه البلبلة.

أودّ هنا التّوقّف عند المشكلة السّياسيّة لأرض إسرائيل من الجانب العبري-القومي فقط، وسأحاول توضيح موقفنا في ما يتعلّق بحلّ هذه المسألة من وجهة نظر اليشوف العبري في أرض إسرائيل.

نحن نريد أن نجد حلاً لقضية الشّعب اليهودي على أرض إسرائيل. لم تنتصب المشكلة العبريّة من قبل بهذه الحديّة والمرارة والتّراجيديّة كما في زمن المحنة العالميّة الحاليّة. المصيبة الأكبر، الحافرة طريقها نحو الهاوية، هي مصيبة شعب ضامر، مقتل، عاجز، ومنقطع عن الحياة، ليس له قاعدة جغرافية، ولا دعم له - لقد تجلّى الآن بكلّ عريه المخيف. لا تقتصر هذه المصيبة على أن ثلاثة أرباع الشّعب يتدمّرون ويسقطون، وأنّ ثمانية ملايين إنسان ينزفون دمًا - فالعالم كلّه يتمرّع الآن بدمه ويحكم بالسيف والنّار. مصيبتنا هي أنّنا نتدمّر ونزف دمًا - دون فائدة، دون هدف، دون توجّه... «لا معنى لموتنا كما لا معنى لحياتنا». عذابنا يذهب سدى، وحرزنا - حزنٌ تافه، فارغ، ولا جدوى أو تعويض لدمنا المسكوب.

لم يكن المميّز الأمميّ للمسألة اليهوديّة أوضح أو أبرز من حاله في الوقت الحالي. مسألة اليهود في روسيا عالقة الآن كشوكة في حلق السّياسيّين الفرنسيّين والإنكليز. ألمانيا والنمسا تحسنان للشّعب العبري. وأميركا تتجهّز للهجرة العبريّة الكبرى التي ستفيض هنا بعد انتهاء الحرب. وروسيا؟ - روسيا مشغولة الآن في حرب ضدّ اليهود لا تقلّ عن الحرب ضدّ مخيمات مكنسون وهيندنبورغ، ولسوء حظنا - بنجاح أكبر بدرجات...

ولكنه يتعلّق بنا فقط، بالشّعب العبري نفسه ضمان عدم تجاهل المسألة اليهودية كإحدى المسائل الدّوليّة التي ستناقش في مؤتمر السّلام.

بحكم وضعه في الشتات، الشّعب العبري ممزّق ومفتّت في الوقت الحالي، ويحارب بعضه في معسكري الأعداء. بالإكراه، سواءً أكان الإكراه مقصوداً أم غير مقصود، نحن نتجوّل مستباحين، وكالعبيد الذين يعاونون أسيادهم ها نحن نشتبك أحياناً بأخيه بجانب أبناء «وطننا».

لكنّ الحرب لن تستمرّ إلى الأبد. في نهاية المطاف ستعاد السيوف المتعطّشة للدّماء إلى غمدها، والشّعوب المنهكة من الحرب ستطلب السّلام، وستجتمع قوى الممالك لتقسيم الغنائم وتقرير مصير الشّعوب والدّول. في تلك اللّحظة، سيتمكّن الشّعب

اليهودي مرّة أخرى من الاتّحاد. ونحن، علينا أن نستعدّ منذ الآن، نجّهز الأرض ونعدّ القلوب، حتّى يستطيع الشّعب العبري، في تلك اللّحظة العظيمة، أن يدفع هو الآخر قضيّته قدماً، قضية اليهود، بكلّ عمقها وامتدادها التّاريخي.

## ليس هناك بعد ما يضاف بخصوص الحلّ المحتمل لهذه المسألة؟

بدم ونار هذه الحرب المريعة ينقّى ويُطهّر حقّ عالمي واحد عظيم ومقدّس، وأمّ برمّتها تبذل روحها للموت من أجل هذا الحقّ الكبير: الحقّ في الحرّيّة والسيادة القوميّة في أرض الوطن. حماية الوطن، الحرّيّة القوميّة - هذه هي روح الأحداث العالميّة.

كم هو مفهوم وبسيط بعد هذه الحرب، أن حلّ مسألة الشّعب المحروم من الوطن ينبغي ويجب أن يكون - وطناً في مسقط رأسه التّاريخي.

على مؤتمر السّلام الآتي أن يعترف بحقّ الشّعب العبري بتجهيز وطن لنفسه في أرض إسرائيل. هذه هي قضية-القضايا الماثلة في وسط حياتنا، هذه هي الشّهادة التّاريخيّة الكبيرة التي تمليها علينا هذه اللّحظة الحاسمة. الأمانة التي صرّح بها عدّة مرّات في المؤتمرات الصّهيوينيّة، الأمانة التي يعمل رؤاد شعبنا، بنّاؤو اليشوف، من أجل تحقيقها ثلاثون عاماً - على هذه الأمانة أن تتحقّق وتُقرّر في المؤتمر الدّولي. حول هذا الهدف يجب أن تتحد جميع قوانا القوميّة التي تريد تجديد الحياة الوطنيّة للشّعب العبري، ومن ضمنهم هؤلاء الذي أدركوا هذا الهدف في الأمس وهؤلاء الذين أدركوه اليوم، بفعل المحنة العالميّة والقوميّة.

## لماذا نتطلع إلى أرض إسرائيل، وما الذي نطالب به الآن، في هذه اللّحظة، في أرض إسرائيل؟ أولاً، علينا التّمييز بين هذين الأمرين.

لا يمكن لطموحاتنا في أرض إسرائيل أن تتحقّق بدفعة عزم واحدة، ولو كانت تلك دفعة عزم مميّزة، حاسمة، ومريحة على غرار العزم الحالي. تصبح رغباتنا حقيقة فقط من خلال سيرورة متواصلة بعض الشّيء. نحن نتطلّع إلى التّمرّكز والتّكامل والتّشبّث بأرض إسرائيل، كما هي الحال لدى كلّ شعب متمركز ومتكامل ومتشبّث بأرضه، كالبولنديّين في بولندا، كالبغاريّين في بلغاريا. نحن نطمح إلى جعل أرض إسرائيل أرضاً إسرائيليّة، والشّعب العبري شعب إسرائيل. نحن نتطلّع إلى زرع الشّعب في أرضه وإعادة الأرض إلى الشّعب. توحيد الشّعب والأرض، وخلق حياة وطنيّة - هذه هي روح وكنه ونواة طموحاتنا؛ ومن الممكن أن تحاط هذه النّواة بقشور

مختلفة، بقشرة مستقلة، بقشرة فيديريالية، بقشرة السيادة القومية، لكن القشرة لا تتغير في المحتوى.

احتلال الأرض في سبيل هدف كهذا لا يأتي عن طريق الحقوق السياسية أو الضمانات الدبلوماسية، وإنما عن طريق عمل استيطاني مستمر، تجذر وتكامل في الأرض، في العمل، في التجارة، وزيادة الأملاك المادية والفكرية، كما الملكية الاقتصادية والثقافية، وتعزيز مكاننا في جميع مجالات العمل والثقافة الجماهيرية إلى أن نتحول إلى غالبية عظمى هي صاحبة القرار. بناءً على ذلك، فمن الواضح أن احتلال أرض كهذا، ليس في سبيل التحكم والاستغلال، وإنما في سبيل التشبث والاستيطان، لن يكون في الأساس مسألة قضائية-سياسية وإنما اقتصادية-استيطانية.

ستكون الحقوق السياسية والضمانات العدلية نتيجة، وحصيلة الاحتلال الفعلي، الحقيقي، وليست اشتراطاً سابقاً للفعل، أو أقله لن تكون شرطاً إلزامياً. هذا التوجه هو أساس عمل الحركة الاستيطانية. وقد توصلت الحركة الصهيونية لهذه الفرضية بعد تقلب وتورط القيصريّة والتي أرادت فرض نفسها - ولم تنجح؛ فقلنا سنعمل عملنا -دون القفز، دون فرض أنفسنا، وفي نهاية المطاف لا بدّ لحقوقنا أن تأتي - قلنا ذلك، وبخطوات صغيرة، وسلسلة، مشينا في الطريق المفضي إلى الهدف.

### لكن ألم تحن الساعة لإعادة النظر في تكتيكنا؟

لقد أتت الساعة المصيرية في التاريخ عامة وفي تاريخ شعبنا. تحدث أحداث كبيرة، وتنطلق ثورات عظيمة، تُقبل قيم معينة، وتتحض مقدّسات أخرى، تنجلي حقائق جديدة، وتبنى علاقات جديدة، لقد تبددت الحدود بين الحلم والحياة، واختلط الخيال بالواقع. أيمكننا الآن الاكتفاء بالسبيل القديمة، المحفوظة؟ ألم تحن الساعة لتغيير الأسلوب - والوصول لهدفنا بطرق أكثر سرعة، بأساليب أكثر ثورية؟

لحظة الإمكانات اللانهائية هي الآن. والمستحيل في أزمنة طبيعية أصبح ممكناً في هذه اللحظة، أفلا نستطيع الحصول على أرض إسرائيل كلها دفعة واحدة؟

لقد حان الوقت الذي فيه يحق لنا ويجدر بنا أن نعاين بدقة أفعالنا وطرقنا الخاصة، فمحطو المشاعر ومتحجري الفكر فقط، الذين لا يرون إشارات الزمن الكبيرة هم الذين لن يتجرأوا على التنقيب عن طرق جديدة. بإمكاننا الآن أن نحاول فرض أمرنا، أملين في اختصار الطريق.

ولكن في هذه اللحظة لاختلاط مجالات الخيال والحياة سوياً،

يكون من السهل الانقطاع كلياً عن أرض الواقع وفقدان الوصل الحقيقي مع العالم الواقعي والانجرار في مجرى الخيال، الذي لا يعود أحد من انجرفوا فيه، مع العلم أننا قد نفقد أملاً حقيقياً إن حلّقنا بالكامل في عالم الخيال والأحلام. ولذلك علينا، عند تجربتنا لطرق جديدة، أن نجد نقطة ارتكاز مضمونة، وأن نقف بكلتي رجلينا على قاعدة راسخة، لئلا نحلق في عالم الخيال أكثر ممّا يجب.

نقطة الارتكاز هذه يمكن ويجب أن تكون - في يشوفنا العبري في أرض إسرائيل. وفي كل تحضيراتنا ومخططاتنا الجديدة في هذه اللحظة في سبيل المستقبل، لا يحق لنا أن نحيل نظرنا ولو للحظة عن إقامة بلدنا والحفاظ على وجودنا في أرض إسرائيل. المواقف القومية التي خلقنا وطوّروا في السنوات الثلاثين الأخيرة في أرض إسرائيل - غالبية علينا ليس فقط لأنها ملكنا القومي والوحيد الذي لدينا في الكرة الأرضية، ولكن لأنها أساسنا وركننا في عملية الإحياء المستقبلية برمتها. لأنه من الواضح لنا، الحالمين-الحارين لإحيائنا الوطني في أرض إسرائيل منذ زمن بعيد، أنه إن لم تحصل الآن عجيبة ولم تختصر الطريق ونقرب النهاية، لن نخاف ولن نعود للوراء ولن نفقد العلم من أيدينا - سنكمل عملنا، بطبيعية، إن كانت الطريق قصيرة أم الطويلة.

تبعاً لذلك، فكل تكتيك جديد يضع إقامة الوطن العبري في خطر غير مقبول قطعاً.

لا يمكننا منذ الآن تحديد تكتيكنا الذي سنلجأ إليها وقت مؤتمر السلام القادم. فالأمر متعلق بنتائج الحرب وبالحالة الدولية التي ستتشكل حينها.. لكننا قادرون وملزمون الآن بتوضيح احتياجاتنا لأنفسنا، كما الضرورات الملزمة من أجل تحقيق هذه الاحتياجات - لأن ذلك سيشكل أساساً لتكتيكنا المستقبلي في أي حال من الأحوال.

لا نستطيع تحقيق طموحاتنا النهائية في هذه اللحظة - لأن طموحاتنا، بطبيعتها، لا تتحقق في لحظة واحدة. لكننا نستطيع، ولذلك نحتاج وعلينا، أن نتوصل في هذه اللحظة للضمانات المطلوبة التي ستضمن لنا طموحاتنا في المستقبل.

هذا هو الواجب التاريخي لشعبنا في الشتات، وهذه هي حاجتنا التاريخية لاستيطاننا في أرض إسرائيل. في هذه اللحظة من الأزمة الدولية، الأزمة في تركيا وفي أرض إسرائيل، علينا تأمين حرية التطور الاقتصادي والثقافي لليشوف، كما وحرية عمل الشعب لكي يكبر ويعظم الليشوف إلى حين وصوله إلى هدفه الأخير. ولتكن نهاية الحرب ما ستكون، وليكونوا أسياد القرار

تناول الكتاب أيضاً المشروع النووي السوري، وأذكر باختصار أن إسرائيل استنتجت من خلال نشاط استخباري وجود جهود سورية حثيثة لامتلاك قدرات نووية بمساعدة كوريا الشمالية، وعليه، فقد اتخذ المجلس الوزاري المصغر إبان حكومة أولمرت في العام ٢٠٠٧ قراراً بتدمير الموقع المشتبه به في دير الزور شمال شرق سورية، وفي مساء الخامس من أيلول من ذلك العام، وبعد أن اتخذ القرار بالاجماع، أُلغيت عشر طائرات حربية إسرائيلية من قاعدة رامات دافيد الجوية باتجاه الحدود السورية التركية متجهة إلى الأراضي السورية في عملية عسكرية أطلقت عليها اسم «بستان» أدت إلى تدمير الموقع بالكامل

حكماً ذاتياً قومياً-ثقافياً؛ ميزة اليشوف في أرض إسرائيل كانت وستكون دوماً عبرية-قومية. مصانعنا ومؤسّساتنا وإنتاجاتنا برمتها في أرض إسرائيل مختومة بختم استقلاليّتنا القومية - ابتداءً من الاقتصاد الزراعي العبري وانتهاءً بالسيادة الذاتيّة. كلّ مستوطنة عبرية هي «نموذج مصغر» لمجتمع عبري وطني ومستقل، ولن يتنازل اليشوف عن طبيعته وسمته القوميّتين، مقابل أيّ ثمن كان. حتّى في اللحظات القاسية لن يتنكّر لاستقلاليّته وكيونونه القوميّة - كما كان قد أثبت في حال الطوارئ هذه. لكنّ الطابع الوطني لليشوف لا يتناقض مع المصالح الرسمية. ومن ناحية سياسية-قومية، اليشوف العبري هو تجمع مدني عثماني وجزء لا يتجزأ من تركيا، وهو يحتمل وطأة الواجبات ويتمتع بالحقوق كما بقية شرائح الدولة.

أرض إسرائيل تابعة لتركيا - لكنّ الأتراك هم الذين يسودون على الأرض فقط، إذ لا يوجد في أرض إسرائيل أيّ تركي فلاح أو تاجر أو صاحب مهنة. الأتراك هم الضباط ورجال الجيش في أرض إسرائيل. في طموحاتنا، لا يوجد لنا أيّ اتصال اقتصادي-اجتماعي مع الشعب التركي. علاقاتنا معهم هي فقط من خلال الحكومة التركية.

غالبية السكّان في أرض إسرائيل هم العرب، فعدا عن تسعين ألف يهودي، يسكن أرض إسرائيل نصف مليون عربيّ مسلم ومئة ألف عربيّ مسيحيّ. في عملنا وطموحنا الاستيطانيّ، نحن نتلاقى مع العرب أولاً. ألا يشكل المجتمع العربي وجوده في أرض إسرائيل تناقضاً مع عملنا وأمكانيّات استيطاننا؟

يقطن أرض إسرائيل قرابة ستمئة ألف عربيّ، هذا هو الواقع. لكن في نهاية أيام الهيكل الثاني، قطن أرض إسرائيل قرابة الأربعة ملايين - ألا تستطيع الأرض الآن أيضاً أن تحوي ٣-٤ ملايين شخصاً

المستقبليّين من سيكونون، ليبق «الوضع على ما هو» في تركيا أو ليتغيّر - يلزمنا من مؤتمر السّلام الآتي، عدا عن اعترافه بحقنا، حقّ الشعب العبري في وطن في أرض إسرائيل - أن يعدنا بذلك الحقّ عن طريق ضمانات معيّنة:

١. ضمان حرّية هجرة واستيطان اليهود في أرض إسرائيل.
٢. ضمان حقّ المواطنة ومشاركة يهود أرض إسرائيل في مؤسّسات القيادة الذاتيّة العاميّة للدّولة، المؤسّسة على قيم المساواة.
٣. ضمان حقّ تقرير المصير القومي في اليشوف (سيادة ذاتيّة بترتيب المجتمعات والمستوطنات، في المدينة وفي القرية، في المدارس والمراكز الجماهيرية).

**على أيّ أساس يمكننا المطالبة بحقوقنا وضماناتنا هذه؟**

**ألا تتناقض هذه الحقوق مع مصالح المملكة وسكّان الأرض؟**

عدم الانتماء لتركيا - هذه الحقيقة تحدّد الموقف والعلاقات الدّوليّة لليشوف في أرض إسرائيل. لطالما كانت وحدة تركيا وحصانها أحد أعمدة العمل الاستيطاني. في وقت الأزمة الحاليّ، يبقى اليشوف العبري مخلصاً لتركيا كما كان دوماً. اليهوديّة العثمانية، وبداخلها اليهوديّة الأرض-إسرائيلية، تقوم بواجبها المدني للدّولة في هذا الوقت الحرج الذي فيه تخوض تركيا حرب حياة أو موت. لكنّ تركيا هي مملكة قومية. وتركيا كانت الأولى في اعترافها بمبدأ التعريف القومي الحرّ، وقد منحت لجميع الشّعوب

إضافياً؟ من دون أي شك! أرض إسرائيل الآن هي أرض مقفرة نصفها خرب - والعنصر العربي الصغير لا يستطيع إحياء الأرض أو ترميم حطامها. في الوقت الحالي سنفلح جزءاً صغيراً فقط من أرض إسرائيل - بين عشرة وعشرين بالمئة. ولكن الجزء المفلوح لا يعطي ثمره كما يجب - لأنّ العربي ليس مؤهلاً للعمل الرشيد ولا يستطيع أن يستخرج من عمله كل الجدوى الممكنة. طريقة عمل العرب قديمة، بدائية، وتقفر الأرض ولا تزود أصحابها بالخبز الكافي. أرض إسرائيل بائنة بغالبيتها وغير مفلوحة بالمرّة - كما الحال في الجبال والرمال وغالبية أراضي البقاع والوديان الغارقة بالمستنقعات كنتيجة للإهمال. ما زالت الأرض تنتظر شعباً مثقفاً، مجتهداً، وغنياً بالموارد المادية والفكرية، ومساحاً بالعلم والتكنولوجيا العصرية لكي يأتي ويتمركز بها، ويستغل غناها الطبيعي ومزايا أرضها ومناخها المبارك، لكي يسقي أرضها المدمرة، يخصب جبالها المهملّة، لكي يطيب ويغني تربتها الجافة، لكي يشجّر رمالها، ولتتحول الأرض الخربة إلى جنة عدن.

المستوطنات العبرية الخمسون- والعمل الثقافي الواسع الذي استثمره اليهود في أرض إسرائيل خلال الثلاثين سنة الماضية - تشهد على أنّ الشعب العبري مؤهل للقيام بهذا الدور السامي. اليسوف العبري في أرض إسرائيل، فعدا عن كونه من الناحية اليهودية إبداع اقومي مبتكراً، هو من الجانب العام مشروع ثقافي إنساني قيم، مشروع حضاري يحق لنا الافتخار به. أدخل اليهود إلى أرض إسرائيل أدوات عمل متطورة، وأغنوا الأرض بتوجهات زراعية جديدة، وحسنوا وعالجوا حالة الأرض، أصلحوا الظروف الصحية في المدن، وبنوا اقتصاداً زراعياً متطوراً، كما أقاموا أحياء مدنية رائعة، اشتقوا طرقاً في الأرض، وأقاموا مؤسسات تثقيفية عصرية، وزادوا أملاك الأرض ومدخلها، كما رفعوا من راتب العمل وأوجدوا طرق حياة اشتراكية جديدة. ها نحن الآن أمام بنيان دولة، بكل ما في هذه الكلمة النبيلة من معنى. نحن نبني ونحيي الأرض - وهذا هو الأساس الأخلاقي-الإنساني لطموحنا وعملنا الاستيطاني في أرض إسرائيل.

غايتنا لا تناقض الوجود العربي على الأرض؛ فنحن لا نهذف إلى إبعاد العرب، أو نستولي على أرضهم ونرث مكانهم. لقد جعل الاستيطان العبري لنفسه هدفاً أسمى، أكثر حضارية وإنسانية؛ الغاية هي في إحياء الأرض، تحقيق إمكاناتها الاستيطانية العديدة، وتوسيع حدودها الاقتصادية من خلال خلق ثقافة أرقى، أكثر كمالاً وغنى، من خلال تنمية اقتصاد أكثر تقدماً وذكاءً - وهكذا تتسع الأرض لمن فيها من سكان قليلين وأيضاً لملايين من المستوطنين الجدد. الاستيطان العبري لم يأت ليدمر وضع السكان العرب - على العكس: سينقذهم من أزمته الاقتصادية، وينتشلهم من

حضيضهم الاجتماعي ويخرجهم من الانحطاط الجسدي والأخلاقي. بعثنا في أرض إسرائيل سيتحقق من خلال إحياء أرض إسرائيل - وذلك يعني بعث العرب الساكنين فيها.

إلى أي حد تتصل رؤيتنا هذه بالحقيقة الأرض-إسرائيلية -، يشهد على ذلك مثال حي واحد - البلدة بيتح-تكفا، أم المستوطنات العبرية في أرض إسرائيل.

هذه المستوطنة، التي تمتد على مساحة ثلاثة آلاف هكتار، كانت في السابق قرية عربية صغيرة باسم ملبس، والتي كانت بالكاد تعيل عشرين عائلة عربية فقيرة. لقد كانت أرض القرية مغطاة بالمستنقعات، وكان هواؤها محملاً بالملايا التي فتكت بسكانها. فجاء اليهود واستوطنوا في هذا المكان. مكان المستنقعات غرسوا غابات الأوكاليتوس - شجرة أسترالية أدخلها اليهود إلى الأرض لذلك يسميها العرب «شجر اليهود» - بدل العمل البدائي الذي يخرب الأرض ويجوع أصحابها، أقاموا اقتصاداً منتعشاً عن طريق الرّي الاصطناعي. فغرسوا حقولاً من التفاح الذهبي، والليمون، والإجاص، وغرسوا كروماً من العنب والزيتون واللوز، والآن يعيش في المستوطنة خمسة آلاف شخص، وثلاثة آلاف عامل، أغلبهم من العرب، الذين يجدون فرصاً للعمل يومياً في بيتح-تكفا، ضريبة الدّخل السنوية التي تدخلها المستوطنة للحكومة يصل إلى حدّ ثمانين ألف فرانك. وعدا ذلك، هنالك ميزانية داخلية للقيادة الذاتية (مجلس المستوطنة). قرية عربية باكملها تجد قوتها في بيتح-تكفا. في المساحة التي أعالت من قبل عشرين عائلة لا غير، أوجد اليهود فرص العمل لألفي عائلة؛ وبدل الثقافة الفقيرة والبدائية، خلقوا ثقافة راقية، غنية، ومتقدمة. الاستيطان العبري يطمح لتحقيق هذه الثورة في كل أنحاء أرض إسرائيل.

ألا نملك إذاً الحق الأخلاقي في أن يدعونا، وفي أن يمنحونا الضمانات المطلوبة لذلك أيضاً - من أجل الاستمرار في عملنا في أرض إسرائيل!

هذه الحقوق التي نطالب بها الآن - حق الهجرة (عليه) والاستيطان - حق السيادة الذاتية القومية وحق المواطنة والاشتراك في مؤسسات القيادة العامة - هي حقوق كنا في الحقيقة نستمتع بها حتى الآن، على الرغم من أنه لم تكن لدينا بشكل رسمي أي ضمانات قضائية وأي تأكيد قانوني؛ لكن حرية عملنا في أرض إسرائيل هي حتى الآن كانت نتيجة لإهمال وفوضى الحكم والإدارة التركية أكثر مما هي ثمرة صبر وحرية الحكومة العثمانية، ولذلك كان عملنا متوقفاً على الصدفة، تقلبات السلطة المركزية ومزاج الضباط المحليين. بالإضافة لذلك، في القانون، وعلى الورق، كانت هنالك قيود ومنع لحق الهجرة والاستيطان.

كما أنه في سنة ١٨٨٢، مع بداية الهجرة الجماهيرية (ويعد المشاكل في روسيا) لأرض إسرائيل، أمر مقر الباب العالي القنصل التركي في روسيا أن يعلم اليهود الذين يريدون التّمرّك في تركيا - بأنّه عليهم الاستيطان في مجموعات منفصلة وفي أماكن مختلفة، من دون التّمرّك في مكان واحد، وأنّه باستطاعتهم الاستقرار في أيّ مكان في تركيا عدا فلسطين. وعندما توجّه المهاجرون إلى أرض إسرائيل بالرّغم من ذلك - تحت غطاء الحجّ إلى الأماكن المقدّسة - أمر مقر الباب العالي بمطالبة كلّ يهودي يأتي إلى البلاد بدفع ٥٠ ليرة تركية، كعربون على عدم بقائه في الأرض أكثر من شهر. في سنة ١٨٨٨، مدّوا الفترة لثلاثة أشهر. في هذا الموضوع يكتب مقر الباب العالي لجهات أجنبية: «كلّ العالم يدرك أنّه في الوقت الذي طرد فيه اليهود من دول معروفة في أوروبا، وجد لهم اليهود ملجأً آمناً وحرية كاملة في تركيا. وحتى اليوم ما زال العديد من اليهود يتقدّمون بطلبات اللّجوء إلى تركيا. عدا عن أرض إسرائيل، لليهود كامل الحرية بالفعل أن يستقروا في مملكتنا من دون أيّ عائق. وإن كانت الحكومة العثمانية ترى من واجبها أن تخرج فلسطين عن القاعدة - فذلك نتيجة لأسباب اقتصادية وسياسية معروفة، والتي تدفعها لعرقلة الهجرة الجماعية، وبالأخصّ فيما يتعلّق بيهود روسيا ورومانيا، لهذا المكان، الذي لا مقدرة اقتصادية له على الاستجابة لاحتياجات سكّانية كبيرة.» وعندما رأت الحكومة التركية أنّه على الرّغم من المنع، يستمرّ اليهود بالقدوم إلى أرض إسرائيل والاستقرار فيها، أقرّت بأنّه على كلّ يهودي يدخل إلى الأرض أن يقدّم للسلطة المحليّة شهادات سفره، وأن يأخذ مقابلها بطاقة حمراء تمنحه حقّ البقاء في الأرض لمدة ثلاثة أشهر. بعد الأشهر الثلاثة، على صاحب البطاقة أن يترك الأرض - وإن لم يفعل ذلك، يخرج بالقوة. الحكومة التركية أعلنت عن ذلك لجهات أجنبية (عام ١٨٩٠)، لكنّ الممالك الأخرى لم توافق على هذا المنع، مدّعية بأنّ تركيا لا تملك الحقّ لمنع رعاياهم من الدّخول إلى أرض إسرائيل.

ومنذ ذلك الحين، بقيت البطاقة الحمراء - على الرّغم من أنّه في الواقع لا فاعلية لها. تحديد الثلاثة أشهر كان قائماً على الورق فقط. استطاع كلّ شخص البقاء في الأرض حتّى يحلّو له. ولم تكن هناك أيّ حالة طرد بعد مضيّ الأشهر الثلاثة. ولكن في الواقع، كانت البطاقة تجسّد إهانة كبيرة. كانت تجسّد تمييزاً واستهتاراً بكرامة اليهود. كانت هناك بعض المحاولات لرجال يتبوّؤون مناصب قويّة في الحركة الصهيونية - بعد الثّورة في عام ١٩٠٨ - لإبطال البطاقة الحمراء ومنع الدّخول المربوط بها. ومن بعد الكثير من المحاولات نجحوا - ولكن جزئياً فقط. فبحسب اقتراح وزير الدّاخلية، طلعت بيه، قرّرت لجنة الوزراء (في أيلول ١٩١٣) أن تبطل البطاقة الحمراء.

ولكنّ منع الدّخول بقي على ما هو - على الورق، بطبيعة الحال... وفي رسالة صادرة في أيلول ١٩١٣، يعلم الوزير الأكبر لوزارة الدّاخلية بأنّه قرّر، اعتباراً من اليوم فصاعداً، إبطال البطاقة الحمراء التي لم تجد الفائدة المطلوبة. ولكن لكيلا يكمل اليهود الرّائزون مكوثهم في أرض إسرائيل على الرّغم من المنع - ستعطى الإرشادات للحاكم المقدسي باتّباع آليات ضبط أكثر شدة...»

إضافة إلى ذلك، كان هناك تقييد خاصّ لليهود في موضوع تملك الأراضي في أرض إسرائيل. فعلى الرّغم من الحقّ المصرّح به - بموجب القضاء التركي - الذي يتيح للرعايا الأجانب تملك العقارات في جميع أنحاء تركيا (عدا منطقتي المدينة ومكة) منعت الحكومة بشكل إداري من اليهود الأجانب اقتناء الأراضي في أرض إسرائيل. وفي الحقيقة، على الرّغم أنّهم لم يشددوا رقابتهم - كانت كلّ عملية شراء تتعرقل وتكفّ ثمناً باهظاً. صعوبة اقتناء الأراضي كانت أحد المعوّقات الأكثر صعوبة في عملنا الاستيطانيّ.

الموضوع الوحيد الذي تمتع بالحرية المطلقة - كان موضوع السّيادة الذاتية. لم تكن الإدارة التركية تتدخّل في الشؤون الدّاخلية للمستوطنات، كما لم تكن تمنع المستوطنين من تنظيم أمور حياتهم على هواهم. ومن دون المطالبة بحقوق قومية - أوجد اليشوف العبري حقوقه القومية - السّيادة الذاتية في المستوطنات، والمدارس العبرية. لكنّ كلّ هذا كان ممكناً في تركيا ما قبل الحرب - في تركيا المهملة، الفوضوية، والخاضعة لقوانين الحصانة القضائية وتحت رعاية أجنبية. هذه الحرب ستحسم أيضاً مصير تركيا -، فإما أنّها ستفقد «ما تبقى لها» أو أنّها ستحرّر من الرقابة الأوروبية وتوسّع وترسخ حكمها. وفي الحالتين، لقد حان الوقت لانتهاك الانتهاكات والفوضى الموجودة في أرض إسرائيل. ومن الآن فصاعداً، لن يكون من الممكن بعد الاستمرار بعملنا الاستيطانيّ بدون أساس قانونيّ وبن أمن قضائيّ كافٍ.

أرض إسرائيل - كبقية العالم - تقف عند عتبة فترة جديدة. والشعب العبري الذي يطلب تأهيله في موطنه، عليه الآن أن يطالب بحقوقه. نحن لا نطالب بإعطائنا الأرض الآن - لا يحصل على الأرض إلّا من يحتلّها. نحن الآن سنحتلّ الأرض ببنائنا. ولقد جهرنا الأساس لذلك. ما نطلبه الآن هو أن يعترف مؤتمر السّلام بحقنا في بناء الأرض وفي إقامة وطننا هناك، وكسند لهذا الاعتراف، أن يمنحنا الضّمانات القضائية وحرية العمل الصّوريّين في سبيل إتمام البنيان حتّى الأعلى.

[مترجم عن العبرية، ترجمة: ياسمين الحجّ]